

أثر إجازة الورثة في تنفيذ الوصية

أ.د عبد الله بن عبد العزيز آل الشيخ^(*)

• المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،،،

فإن الوصية شرعت للتوسعة على الموصي؛ ليتدارك ما عساه يكون قد فاتته من واجبات أو ليكافئ من قد أسدى إليه معروفًا، وليسد حاجة من يكون في حاجة إلى العون من أقاربه غير الوارثين وغيرهم من المحتاجين، وتخفيف الكرب عن الضعفاء والبؤساء والمساكين، بشرط التزام المعروف والعدل وتجنب الإضرار في الوصية، لقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾^(١).

والوصية نظام قديم لكنه اقترن في بعض العهود بالظلم والإجحاف، فجاء الإسلام فصيح وجهة الوصية على أساس الحق والعدل، فألزم أصحاب الأموال قبل تشريع الميراث بالوصية للوالدين والأقربين فقال سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٢).

(*) الأستاذ المشارك بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١) سورة النساء، آية (١٢).

(٢) سورة البقرة، آية (١٨٠).

ولما نزلت سورة النساء بتشريع المواريث قيّدت الوصية المشروعة بقيدتين: أحدهما: عدم نفاذ الوصية للوارث، لقوله ﷺ في خطبته في حجة الوداع: (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث)^(١). والثاني: تحديد مقدارها بالثلث؛ لقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه الذي أراد الإيصاء بثلثي ماله أو بشرطه حيث لا وارث له إلا ابنة له، فنهاه النبي ﷺ وقال له: (الثلث والثلث كثير، إنك إن تذر وريثك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس)^(٢).

فإذا أراد الموصي أن يوصي لوارث أو أراد أن يوصي لغير وارث بأكثر من الثلث فهل يجوز له ذلك؟ وهل للورثة في ذلك أثر من حيث إمضاء الوصية أو ردها؟.

فأردت من خلال هذا البحث تسليط الضوء على دراسة الحالات التي تتوقف فيها تنفيذ الوصية على إجازة الورثة ورفضهم، وسميته: "أثر إجازة الورثة في تنفيذ الوصية".

• أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إجمال الأسباب التي دعنتي إلى اختيار هذا الموضوع للكتابة فيه ما يأتي:

- أهمية الموضوع؛ من حيث تعلقه الكبير بحياة الناس.
- احتياج الناس إلى معرفة أحكام الوصية حتى تكون وصاياهم على الوجه المشروع.
- جهل كثير من الناس ببعض الأحكام المتعلقة بالوصية.

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث (ح ٢٧٤٤)، ومسلم في كتاب الوصية، باب الوصية من الثلث (ح ١٦٢٨).

وقد جاءت خطة هذا البحث مشتملة على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

* المقدمة: وفيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث والمنهج المتبع في البحث.

* التمهيد: في تعريف الوصية وحكمها وشروطها واشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: في تعريف الوصية في اللغة والاصطلاح والألفاظ ذات الصلة.

- المطلب الثاني: حكم الوصية.

- المطلب الثالث: شروط إجازة الورثة.

* المبحث الأول: الوصية للوارث.

* المبحث الثاني: الوصية لغير الوارث بأكثر من الثلث.

* المبحث الثالث: الوصية للقاتل.

* المبحث الرابع: الوصية بالعين.

* المبحث الخامس: هل إجازة الورثة تنفيذ لوصية الموصي أو عطية مبتدأة؟

* الخاتمة: وفيها بيان بأهم نتائج البحث.

* فهرس المراجع والمصادر.

• منهج البحث:

وقد سرت في هذا البحث على المنهج الآتي:

١- أبدأ أولاً بتصوير المسألة المراد بحثها قبل بيان حكمها ليتضح المقصود من دراستها.

- ٢- أحرر محل النزاع إذا كان بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.
 - ٣- أذكر الأقوال في المسألة وأبين من قال بها من أهل العلم، مقتصرًا في الغالب على مذاهب الأئمة الأربعة.
 - ٤- أوثق الأقوال من كتب أصحاب القول الأصيلة.
 - ٥- أستقصي أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة، وأذكر ما يرد على الأدلة من اعتراضات ومناقشات حسب الإمكان.
 - ٦- أرجح من الأقوال ما قوي دليله.
 - ٧- أعزو الآيات إلى مواضعها في القرآن الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية.
 - ٨- أخرج الأحاديث والآثار من مصادرها المعتمدة مع ذكر درجة الحديث معتمدًا أقوال علماء الحديث.
 - ٩- أقوم بتوثيق المعاني اللغوية من معاجم اللغة المعتمدة.
 - ١٠- أرتب المصادر في الهوامش حسب الترتيب الزمني للمذاهب.
 - ١١- وضعت خاتمة متضمنة أهم النتائج التي وصلت إليها من خلال البحث.
 - ١٢- وضعت فهرسًا للمصادر والمراجع، وفهرسًا للموضوعات في آخر البحث.
- أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يهدينا صراطه المستقيم، وأن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

• التمهيد: في تعريف الوصية وحكمها وشروطها:

• المطلب الأول: تعريف الوصية في اللغة والاصطلاح:

أولاً: تعريف الوصية في اللغة:

الوصية: مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء أصيه وصياً: إذا وصلته، وتوآصى النبات: إذا اتصل، وأرض واصمة: أي متصلة النبات. ووصف التبرع بعد الموت بالوصية؛ لأن الميت يصل ما كان فيه من أمر حياته بما بعده من أمر مماته^(١).

وأوصى الرجل إيصاء ووصاه توصية: عهد إليه. وأوصيت له بكذا ووصيت وأوصيت إليه: إذا جعلته وصيك. ووصيت له بمال وأوصيت له: أي جعلته له^(٢).

والاسم الوصية والوصاة والوصاية بفتح الواو وكسرها، والجمع وصايا، كعطية وعطايا^(٣).

وتطلق الوصية على فعل الموصي، وعلى ما يوصى به من مال أو غيره. فتكون الوصية بمعنى المصدر وهو الإيصاء، وبمعنى المفعول وهو الاسم^(٤).

ثانياً: تعريف الوصية في الاصطلاح:

تعريفات الفقهاء للوصية متقاربة المعنى إلا أن بعضهم يقتصر في

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٨٧/١٢)، لسان العرب (٣٩٤/١٥).

(٢) ينظر: لسان العرب (٣٩٤/١٥)، المصباح المنير (ص ٢٥٤).

(٣) ينظر: لسان العرب (٣٩٤/١٥).

(٤) ينظر: فتح الباري (٤١٩/٥)، بذل المجهود (٥/١٠).

تعريفها على الوصية بالمال، وبعضهم يعم الوصية بالمال والوصاية بمعنى العهد إلى الغير كأن يعين من ينظر في مصالح ولده أو غسله أو الصلاة عليه إماماً ونحو ذلك من المصالح الدينية أو الدنيوية^(١).

وذكر بعض العلماء أن الإيصاء في اللغة يعم الوصية بالمال والوصاية، والتفريق بينهما من اصطلاح الفقهاء^(٢). وهذه بعض التعريفات الفقهاء للوصية:

١- فقد عرفها الحنفية بأنها: تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع، سواء كان عيناً أم منفعة^(٣). وهو مقتصر على الوصية بالمال ولم يشمل الوصاية التي بمعنى العهد.

٢- وقال ابن عرفة من المالكية: عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده^(٤). فأدخل في التعريف نوعي الوصية.

(١) ينظر: كشف القناع (١٠/١٩٧).

(٢) ينظر: نهاية المحتاج (٦/٤٠)، مغني المحتاج (٣/٣٩).

(٣) ينظر: تكملة البحر الرائق (٨/٤٥٩)، حاشية ابن عابدين (١٠/٣٣٥).

(٤) شرح حدود ابن عرفة (ص ٦٨١). وينظر: مواهب الجليل (٦/٥٧٣).

وقوله (عقد): أي عقد جائز باتفاق. و(يوجب حقاً في ثلث عاقد) أخرج ما يوجب حقاً في رأس ماله مما عقده على نفسه في صحته. و(يلزم بموته): صفة لعقد، أخرج به المرأة إذا وهبت أو التزمت ثلث مالها ولها زوج أو من التزم ثلث ماله لشخص فإنه يلزم من غير موت، والوصية لا تلزم إلا بالموت. (أو نيابة عنه بعده): أي أويجب نيابة عن عاقده بعد موته، أي ما استتابه الأب فيه من التصرف على أولاده والنظر في أمرهم. ينظر: شرح حدود ابن عرفة (ص ٦٨٢)، حاشية العدوي على الكفاية (٣/٤٥٢).

٣- وعرفها الشافعية بأنها: تبرع مضاف إلى ما بعد الموت^(١). فخصّوا الوصية بالمال، وأما النوع الثاني وهو العهد إلى من يقوم على من بعده، فخصّوه بمصطلح "الوصاية".

٤- وعند الحنابلة: هي الأمر بالتصرف بعد الموت أو التبرع بالمال بعده^(٢). فجعلوا الوصية شاملة للنوعين.

ومن مجموع التعريفات السابقة للوصية نستخلص أن الوصية تبرع لكنه بعد الموت، وأن الوصية قد تكون عيناً أو منفعة أو إبراء عن دين. وعليه فيخرج من مفهوم الوصية: التملك المنجز للعين كالبيع والهبة والوقف، وكذا تملك المنفعة بالإجارة.

ثالثاً: اللفاظ ذات الصلة:

هناك ألفاظ واصطلاحات فقهية لها صلة بمصطلح الوصية، ومنها:

١ - الإيصاء: مصدر أوصى، يقال: أوصى فلاناً وأوصى إليه: جعله وصيه يتصرف في أمره وماله وعتاله بعد موته. وهو وصي، وجمعه أوصياء^(٣).

وفي الاصطلاح: العهد إلى الغير كأن يعين من ينظر في مصالح ولده أو غسله أو الصلاة عليه إماماً ونحو ذلك من المصالح الدينية أو الدنيوية^(٤). والعلاقة بين الإيصاء والوصية أن كلا منهما أمر مضاف إلى ما بعد

(١) ينظر: نهاية المحتاج (٤٠/٦)، بداية المحتاج (٥٨٧/٢).

(٢) ينظر: الروض المربع (٥٤١/٧)، كشف القناع (١٩٧/١٠).

(٣) ينظر: لسان العرب (٣٩٤/١٥)، المعجم الوسيط (١٠٣٨/٢).

(٤) ينظر: مغني المحتاج (٣٩/٣)، كشف القناع (١٩٧/١٠).

الموت، غير أن الوصية تملك مال، والإيصاء عهد إلى من يقوم على من بعده.

٢ - الهبة: مأخوذة من وهب له الشيء يهبه وهبًا وهبة: إذا أعطاه إياه بلا عوض، والاسم الموهب والموهبة بكسر الهاء فيهما^(١).

وفي الاصطلاح: تملك عين بلا عوض في حال الحياة^(٢).

والصلة بين الهبة والوصية أن كلا منهما تملك للعين، إلا أن الهبة تملك في حال الحياة، والوصية تملك بعد الموت.

٣ - الصدقة: ما يعطى من أجل التقرب إلى الله تعالى، وتُجمع على صدقات، وتصدق: أي أعطيته صدقة، والفاعل للصدقة: متصدق^(٣).

وفي الاصطلاح: تملك ذي منفعة لوجه الله بغير عوض^(٤).

والصلة بين الصدقة والوصية أن كلا منهما تملك بغير عوض، إلا أن الصدقة تملك في الحياة، والوصية تملك مضاف لما بعد الموت.

• المطلب الثاني: حكم الوصية:

الوصية واجبة على من عليه دين أو عنده ودعة بلا بينة أو عليه واجب في ذمته من زكاة أو حج أو كفارة أو نذر ونحو ذلك، فيجب عليه أن يوصي للخروج منه؛ لأن أداء الأمانات والواجبات واجب، وطريقه الوصية، وهذا باتفاق العلماء^(٥).

(١) ينظر: المصباح المنير (ص ٢٥٨).

(٢) ينظر: المبدع (٤٢٠/٥).

(٣) ينظر: المصباح المنير (ص ١٢٨).

(٤) ينظر: شرح حدود ابن عرفة (ص ٥٥٤)، التعريفات للجرجاني (ص ١٧٣).

(٥) ينظر: الأوسط لابن المنذر (١٢/٨)، بدائع الصنائع (٣٣٠/٧)، المقدمات الممهدة (١١٣/٣)، روضة الطالبين (٩٣/٥)، المغني (٣٩٠/٨).

وأما الوصية للأقارب غير الوارثين أو في وجوه البر والخير، فهي على قولين:

القول الأول: أن الوصية لهم مستحبة وليست بواجبة. وهذا قول جمهور أهل العلم^(١).

قال ابن عبد البر رحمه الله: (أجمع العلماء على أن الوصية غير واجبة على أحد إلا أن يكون عليه دين أو تكون عنده وديعة أو أمانة فيوصي بذلك، وقد شذت طائفة فأوجب الوصية لا يعدون خلافاً على الجمهور)^(٢).

واحتج الجمهور على استحباب الوصية بما يأتي:

١- قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٣).

قالوا: كانت الوصية واجبة في ابتداء الإسلام بجميع المال للأقربين، فنسخ الوجوب بأية الموارث، وبقي الاستحباب في حق من لا يرث في الثلث فما دونه؛ لقوله ﷺ: (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث)^{(٤)(٥)}.

(١) ينظر: الهداية (١٧٢١/٤)، المنتقى (١٤٦/٦)، المهذب (٧٠٥/٣)، المغني (٣٩٠/٨).

(٢) التمهيد (٢٩٢/١٤). وينظر: الاستذكار (٧/٢٣)، المغني (٣٩١/٨).

وقال ابن حجر في الفتح (٤٢٣/٥): (الوصية قد تكون واجبة، وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الأجر، ومكروهة في عكسه، ومباحة فيمن استوى الأمران فيه، ومحرمة فيما إذا كان فيها إضرار). وينظر: حاشية ابن عابدين (٣٣٦/١٠)، نيل الأوطار (٢٥٨/١١).

(٣) سورة البقرة، آية (١٨٠).

(٤) سيأتي تخريجه.

(٥) ينظر: المغني (٣٩١/٨)، فتح الباري (٤٢٢/٥)، بذل المجهود (٢٠/١٠).

- ٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم، زيادة لكم في أعمالكم)^(١).
- ٣- أن أكثر أصحاب النبي ﷺ لم ينقل عنهم وصية، ولو كانت الوصية واجبة لم يخلوا بذلك، ولنقل عنهم نقلاً ظاهراً^(٢).
- ٤- أن الوصية عطية لا تجب في الحياة، فلا تجب بعد الموت كعطية الأجانب^(٣).
- ٥- أن الميت لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع، فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله إن امتنع منها كالديون والزكوات^(٤).
- قالوا: وهذا إذا كان للموصي مال كثير، وأما إذا كان له مال قليل

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (ح ٢٧٠٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٨٠/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٦٩/٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه الدارقطني في سننه (١٥٠/٤)، والطبراني في الكبير (٥٤/٢٠ ح ٩٤)، والدولابي في الكنى (٦٨/٢) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد في المسند (٤٤١/٦)، واليزار كما في كشف الأستار (ح ١٣٨٢)، وأبو نعيم في الحلية (١٠٤/٦) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (ص ٣٤٧): (وكلها ضعيفة لكن قد يقوى بعضها ببعض).

وقال الألباني في الإرواء (٧٩/٦): (يرتقي إلى درجة الحسن).

(٢) ينظر: المغني (٣٩١/٨).

(٣) ينظر: الإشراف للقاضي (١٠٠٦/٢)، المذهب (٧٠٥/٣)، المغني (٣٩١/٨).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (١٨٩/٨)، فتح الباري (٤٢٢/٥).

والورثة محتاجون، فلا يستحب له أن يوصي^(١). وحكى ابن عبد البر رحمه الله الإجماع على ذلك^(٢).

ويدل على ذلك قوله ﷺ لسعد رضي الله عنه: (إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير لك من أن تتركهم عائلة يتكففون الناس)^(٣)، ولأن الوصية في هذه الحالة تكون صلة بالأجانب والترك يكون صلة بالأقارب، فكان أولى^(٤). على أن كثرة المال وقلته أمر نسبي، يختلف باختلاف الورثة في كثرتهم وقلتهم، وغناهم وفقيرهم، فلا يتقيد بقدر من المال^(٥).

القول الثاني: أن الوصية واجبة للأقربين الذين لا يرثون. وهذا مذهب الظاهرية^(٦)، وقول أبي بكر بن عبد العزيز من الحنابلة^(٧)، واختاره ابن جرير الطبري^(٨).

قال ابن حجر رحمه الله: (وبه قال الزهري وأبو مجلز وعطاء وطلحة بن مصرف في آخرين وحكاه البيهقي عن الشافعي في القديم، وبه قال إسحاق وداود واختاره أبو عوانة وابن جرير وآخرون)^(٩).

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٣٣١/٧)، فتح الباري (٤٣٤/٥)، المبدع (٨/٦).

(٢) ينظر: التمهيد (٢٩١/١٤).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٣٣١/٧)، المغني (٣٩٢/٨).

(٥) ينظر: فتح الباري (٤٢١/٥)، المغني (٣٩٢/٨)، الشرح الممتع (١٣٧/١١).

(٦) ينظر: المحلى (٣٤٩/٨)، الاستذكار (٧/٢٣)، المغني (٣٩١/٨).

(٧) ينظر: المغني (٣٩١/٨)، المبدع (٨/٦)، الإنصاف (٢٠٩/١٧).

(٨) ينظر: جامع البيان (٣٩٦/٣).

(٩) فتح الباري (٤٢٢/٥). وينظر: بذل المجهود (٧/١٠).

واحتجوا على الوجوب بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(١).

وجه الاستدلال: أن قوله "كتب" بمعنى فرض، وأن الآية عامة مخصوصة، لأن الأقربين أعم من يكونوا ورثاء، فكانت الوصية واجبة لجميعهم، فخص منها من ليس بوارث بآية الفرائض وبقوله ﷺ: (لا وصية لوارث)^(٢)، فبقي حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله فيجب على الرجل أن يوصي لقرباته الذين لا يرثون، فإن لم يفعل أثم^(٣).

ونوقش: بأن جمهور الفقهاء والمفسرين على أنها منسوخة، وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما ومجاهد وعكرمة وغيرهم^(٤).

٢- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ثلاث ليال إلا ووصيته عنده مكتوبة)^(٥).

(١) سورة البقرة، آية (١٨٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) ينظر: جامع البيان (٣/٣٨٤)، المحلى (٨/٣٥٣)، الشرح الممتع (١١/١٣٦).

(٤) ينظر: التمهيد (١٤/٢٩٢)، فتح الباري (٥/٤٢٢).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا، باب الوصايا (ح ٢٧٣٨)، ومسلم في كتاب الوصايا (ح ١٦٢٧)، وأبو داود في كتاب الوصايا، باب ما جاء فيما يؤمر به من الوصية (ح ٢٨٦٢)، والترمذي في كتاب الوصايا، باب ما جاء في الحث على الوصية (ح ٢١١٨)، والنسائي في كتاب الوصايا، باب الكراهية في تأخير الوصية (ح ٣٦١٥)، وابن ماجه في كتاب الوصايا، باب الحث على الوصية (ح ٢٧٠٢)، وغيرهم.

وجه الدلالة: أن لفظة "حق" في الحديث تقتضي وجوب الوصية^(١).

ونوقش من وجهين:

الأول: أن قوله (ما حق امرئ) المراد به الحزم والاحتياط لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية، ولا ينبغي للمؤمن أن يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له^(٢).

والوجه الثاني: أن لفظة (حق) إذا اقترنت بها (على) أو ما في معناها حملت على الوجوب وإن لم يقترن به ذلك كان محتملا للوجوب وللندب كما في الحديث هنا، فلا حجة فيه على وجوب الوصية لأنه لم يقترن به قرينة تزيل إجماله. بل قد اقترنت هذا الحق بما يدل على الندب، وهو تفويض الوصية إلى إرادة الموصي في قوله ﷺ: (له شيء يريد أن يوصي فيها)^(٣) فلو كانت واجبة لما علقها بإرادته. ثم لو سلمنا أن ظاهره يدل على الوجوب، فيكون فيمن كانت عليه حقوق للناس يخاف ضياعها عليهم أو كانت له حقوق عند أناس يخاف تلفها على الورثة، فهذا تجب عليه الوصية^(٤).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه جمهور أهل العلم من أن الوصية في وجوه البر والخير مستحبة وليست بواجبة؛ لقوة أدلتهم ووضوحها،

(١) ينظر: المقدمات الممهدة (١١٣/٣).

(٢) ينظر: فتح الباري (٤٢٢/٥)، بذل المجهود (٧/١٠)، نيل الأوطار (٢٥٦/١).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الوصية (١٢٥٠/٣ ح ٤/١٦٢٧)، والنسائي في كتاب الوصايا، باب الكراهية في تأخير الوصية (٢٣٩/٦). من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) ينظر: المفهم للقرطبي (٤٤٠/٤)، المغني (٣٩١/٨)، فتح الباري (٤٢٣/٥).

وللإجابة على أدلة القائلين بالوجوب. ولكن الأفضل للموصي إذا أراد الوصية أن يجعل وصيته لأقاربه الذين لا يرثون إذا كانوا محتاجين بدليل قول تعالى: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَىٰ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٣)، ولأن الصدقة عليهم في الحياة أفضل، فكذاك بعد الموت، وهذا باتفاق أهل العلم^(٤).

• المطلب الثالث: شروط إجازة الورثة:

يشترط في الورثة الموجزين للوصية شروط عدة هي:

الشرط الأول: أن يكون المجيز جائز التصرف في المال أهلاً للتبرع؛ لأن الإجازة إسقاط حق فتكون تبرعاً، ولا يملك ذلك إلا من يملك التبرعات^(٥)، وذلك بأن يكون:

١- عاقلاً، فلا تصح إجازة المجنون والمعتوه والمغمي عليه؛ لأن صحة الإجازة تتعلق بالقول، ولا قول معتبر لمن لا تمييز له ولا عقل. وهذا باتفاق أهل العلم^(٦).

(١) سورة الإسراء، آية (٢٦).

(٢) سورة البقرة، آية (١٧٧).

(٣) سورة الأحزاب، آية (٦).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٣٣١/٧)، التمهيد (٣٠٠/١٤)، المهذب (٧٠٦/٣)، المبدع (٩/٦).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (٣٧٠/٧)، الاختيار (٥٥٤/٥)، حاشية الدسوقي (٤٢٧/٤)، الشرح الصغير (٥٨٦/٤)، الحاوي الكبير (٢١٤/٨)، المبدع (١٦/٦)، الشرح الممتع (١٤٠/١١).

(٦) ينظر: الهداية (١٧٢٢/٤)، كفاية الطالب الرباني (٤٥٨/٣)، مغني المحتاج (٤٣/٣).

٢- بالغاً، فلا تصح إجازة الصبي؛ لأنه ليس من أهل التبرع، ولأنه من التصرفات الضارة به ضرراً محضاً^(١).

٣- حرّاً، فلا تصح إجازة العبد، لأنه ليس من أهل التبرع، وهذا باتفاق العلماء^(٢).

٤- رشيداً، فلا تصح إجازة غير الرشيد كالمحجور عليه لسفه؛ لأن الإجازة تبرع بالمال فلم تصح منه كالهبة^(٣). وعند الحنابلة قول آخر بصحة إجازة السفیه^(٤).

وقال الماوردي رحمه الله: (وإن كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه لسفه لم تصح منه الإجازة ولا من الحاكم عليه ولا من وليه لما في الإجازة عليه من تضييع حقه، ولا ضمان على الولي المجيز ما لم يقبض. فإن أقبض صار ضامناً لما أجازته من الزيادة)^(٥).

٥- أن لا يكون المجيز مريضاً مرض الموت^(٦).

قال ابن عابدين رحمه الله: (فإذا كان وارث الموصي مريضاً فأجاز الوصية وهو بالغ عاقل إن برئ صحت إجازته، وإن مات من ذلك المرض: فإن كان الموصي له وارثه لا تجوز إجازته إلا أن تجيزه ورثة المريض بعد موته، وإن كان أجنبياً تجوز إجازته ويعتبر ذلك من الثلث)^(٧).

(١) ينظر: شرح مختصر الطحاوي (١٥٣/٤)، الحاوي الكبير (٢١٤/٨)، كشف القناع (٢١٨/١٠).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٣٣٤/٧)، عقد الجواهر (٣٩٩/٣)، الإنصاف (١٩٥/١٧).

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي (٤٢٧/٤)، مغني المحتاج (٤٧/٣)، المغني (٤٠٧/٨).

(٤) ينظر: كشف القناع (٢١٨/١٠)، الإنصاف (٢٣٢/١٧).

(٥) الحاوي الكبير (٢١٤/٨). وينظر: مغني المحتاج (٤٣/٣).

(٦) ينظر: شرح مختصر الطحاوي (١٥٣/٤)، الوصايا للزحيلي (ص ٩٠).

(٧) حاشية ابن عابدين (٣٤٧/١٠).

٦- أن لا يكون على المجيز دين مستغرق^(١). وهذا اشترطه المالكية القائلين بأن الإجازة عطية مبتدأة وليست تنفيذاً وإمضاء لوصية الموصي.

قال الحطاب رحمه الله: (فإن كان الوارث المجيز عليه دين محيط فلغرمائه ردّ ذلك، وإن قلنا إن فعله تنفيذ، فليس لغرمائه الرد)^(٢).

الشرط الثاني: أن يكون المجيز عالمًا بما أجاز، فلا تصح إجازة الوارث إذا لم يكن عالمًا بما أوصى به الموصي، لأن الإجازة في أحد القولين هبة وفي الثاني إسقاط، والجميع لا يصح مع الجهل به^(٣).

فلو أجاز الورثة الوصية لوارث ثم قال: لم أعلم أن الوصية لا تجوز، حلف أنه ما علم وكان له نصيبه؛ لأن هذا مما يجهله كثير من الناس، فإذا كان مثله يجهل هذا حلف على ما أنكره من ذلك وقضى له به^(٤).

وإن أجاز الوارث ما زاد على الثلث وكانت الوصية جزءًا مشاعًا من التركة، ثم قال: إنما أجزت لأنني ظننت أن المال قليل، وقد بان أنه كثير، فإن لم تشهد بيّنة باعترافه فالقول قوله فيما لم يعلم مع يمينه؛ لأن الإجازة تنزلت منزلة الإبراء فلا يصح في المجهول، والقول قوله في الجهل مع يمينه؛ لأن الأصل عدم علمه بذلك؛ ولأن الإجازة إما تنفيذ أو هبة وكلاهما لا يجوز في المجهول^(٥).

(١) ينظر: حاشية الدسوقي (٤/٤٢٧)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٤/٥٨٦).

(٢) ينظر: مواهب الجليل (٦/٥٧٩).

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين (١٠/٣٣٩)، حاشية الدسوقي (٤/٤٣٨)، كفاية النبيه

(١٢/١٦٧)، القواعد الفقهية لابن رجب (ص ٣٩٦).

(٤) ينظر: عقد الجواهر (٣/٤٠٣)، المنتقى للباجي (٦/١٨٠).

(٥) ينظر: المذهب (٣/٧٠٩)، المغني (٨/٤٠٦)، المبدع (٦/١٦).

قال في الإنصاف: وهذا أظهر الوجهين، وهو المذهب^(١). والوجه الثاني: لا يقبل قوله لأنه أجاز عقدًا له الخيار في فسخه، فبطل خياره كما لو أجاز البيع من له الخيار في فسخه بعيب أو خيار^(٢).

فإن كان للموصي بينة تشهد بعلمه بقدر المال أو كان المال ظاهرًا لا يخفى فلا يقبل قول المجيز ولا رجوع له؛ عملاً بالبينّة أو الظاهر. إلا على قول من قال: الإجازة هبة مبتدأة، فله الرجوع فيما يجوز الرجوع في الهبة مثله^(٣).

وإن كان المجاز عيناً كعبد أو فرس أو مبلغاً مقدراً معلوماً أكثر من الثلث، فأجازه الوارث ثم قال: أجزت لأنّي ظننت أن المال كثير، فيكون الزائد على الثلث قدرًا يسيرًا، والآن قد بان أن المال قليل، ولم أرض بذلك. ففيه قولان: أحدهما: أنه يقبل قوله، فتثبت الوصية في الثلث والقدر اليسير الذي اعتقده، وهو قول عند الشافعية^(٤).

والثاني: لا يقبل قوله وتلزمه الوصية في جميع العبد؛ لأن الإجازة هنا وقعت بمقدار معلوم لا جهالة فيه. وهو القول الثاني عند الشافعية^(٥)، وهو المذهب عند الحنابلة^(٦).

الشرط الثالث: أن تكون الإجازة والرد بعد موت الموصي.

(١) ينظر: المبدع (١٦/٦)، الإنصاف (٢٣٦/١٧).

(٢) ينظر: المغني (٤٠٦/٨)، المبدع (١٦/٦).

(٣) ينظر: روضة الطالبين (١٠٦/٥)، مغني المحتاج (٤٤/٣)، المغني (٤٠٦/٨).

(٤) ينظر: المهذب (٧٠٩/٣)، كفاية النبيه (١٦٨/١٢).

(٥) ينظر: المراجعان السابقان.

(٦) ينظر: المغني (٤٠٦/٨)، المبدع (١٧/٦)، الإنصاف (٢٣٨/١٧).

وقد اختلف الفقهاء في هذا الشرط (بعد اتفاقهم على أن الإجازة والرد بعد موت الموصي لازمة لا رجوع فيها) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا تعتبر الإجازة ولا الرد إلا بعد موت الموصي، فإن أجاز الورثة أو ردوا الوصية قبل وفاته فلا عبرة بذلك. وهو قول الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

واحتجوا على ذلك بأمرين:

١- أن الحق لم يكن لهم قبل موت الموصي فلم تصح إجازتهم كالمرأة تسقط مهرها قبل النكاح، والشفيع يُسقط شفيعته قبل البيع، ومن أبطل الخيار قبل البيع، والأمة إذا اختارت زوجها قبل العتق، فلا يصح شيء من ذلك^(٤).

٢- أن الرد والإجازة إنما يصحان من وارث، ويجوز أن يصير هذا المجيز غير وارث، فقد يبرأ الموصي، وقد يموت المجيز قبله، فلم يصح الرد والإجازة^(٥).

القول الثاني: تصح الإجازة والرد في حياة الموصي سواء في صحته أم في مرضه، وليس لهم الرجوع بعد وفاته. وهو مروي عن جماعة من التابعين كالحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء وحماد بن أبي سليمان والزهري وربيعه والأوزاعي وابن أبي ليلى وغيرهم^(٦).

(١) ينظر: شرح مختصر الطحاوي (١٥٧/٤)، بدائع الصنائع (٣٧٠/٧).

(٢) ينظر: المهذب (٧٠٩/٣)، مغني المحتاج (٤٤/٣).

(٣) ينظر: المغني (٤٠٥/٨)، الإنصاف (٢٣٥/١٧).

(٤) ينظر: شرح مختصر الطحاوي (١٥٧/٤)، المهذب (٧٠٩/٣)، المبدع (١٦/٦).

(٥) ينظر: كفاية النبيه (١٦٧/١٢)، التوضيح لابن الملتن (٢٠٢/١٧).

(٦) ينظر: الأوسط لابن المنذر (٣٠/٨)، فتح الباري (٤٣٩/٥)، المغني (٤٠٦/٨).

واحتجوا بأن الحق في الرد والإجازة للورثة، فإذا رضوا بتركه سقط حقهم، كما لو رضي المشتري بالعيب في المبيع^(١).

القول الثالث: إن أجاز الورثة في مرض الموصي الذي مات منه فأجازتهم لازمة بخلاف إجازتهم في صحته فإنها لا تلزم ويجوز لهم الرجوع. وهو قول المالكية^(٢)، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣). واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤).

واحتجوا بأن الورثة يملكون الحجر على مورثهم في حال مرض الموت، فإذا أذنوا له فيما لهم منعه منه لزمهم، كالسيد إذا أذن لعبده والزوج لامرأته في الحج، ولأنه حال يعتبر عطيته فيها من الثلث كبعد الموت^(٥).

الترجيح:

والراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن الإجازة والرد

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٤٨/٢)، المغني (٤٠٦/٨).

(٢) ينظر: المقدمات الممهدة (١١٧/٣)، المنتقى (١٨١/٦)، عقد الجواهر (٤٠٢/٣).

واشترط المالكية لصحة ولزوم الإجازة وقت مرض الموصي خمسة شروط: أحدها: أن يكون الموصي عند الإجازة في المرض المخوف. والثاني: أن لا يصح الموصي من المرض، فإن صح منه ثم مرض ومات لم يلزم الوارث ما أجازته. والثالث: أن لا يكون معذوراً في الإجازة كأن يكون في نفقة الموصي فأجاز الوارث مخافة قطعها عنه أو لأجل دين له عليه أو خوف سلطانه. والرابع: أن لا يكون المجيز ممن يجهل أن له الرد والإجازة. والخامس: أن يكون المجيز مكلفاً رشيداً. ينظر: الشرح الكبير للدردير (٤٣٧/٤)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٥٩٥/٤).

(٣) ينظر: المبدع (١٣/٦)، الإنصاف (٢٣٥/١٧).

(٤) ينظر: الإنصاف (٢٣٥/١٧).

(٥) ينظر: الإشراف للقاضي (١٠٠٧/٢)، المنتقى للباجي (١٨١/٦).

إنما يعتبران حينما يملك الورثة أن يجيزوا أو يرتّوا، وهم لا يملكون ذلك قبل موت الموصي، سواء في صحته أو مرضه، فلا يلزمهم ما يصدر عنهم قبل موته من قبول أو رد، كالمرأة إذا أسقطت مهرها قبل النكاح فإنه لا يلزمها هذا الإسقاط.

الأول: الوصية للوارث:

صورة المسألة: الوصية للوارث باطلة مردودة باتفاق العلماء، فإذا أوصى إنسان لأحد ورثته بثلث ماله فأقل، فهل يبطل أو يتوقف على إجازة الورثة؟

لهذه المسألة حالتان:

الحالة الأولى: إذا وصّى الرجل لوارثه وصية، وردّها بقية الورثة ولم يجيزوها، فإن الوصية تبطل حينئذ وترجع ميراثاً بإجماع أهل العلم^(١).

ويدل على بطلان الوصية إذا لم يجز الورثة ما يأتي:

١- حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته في حجة الوداع: (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث)^(٢).

(١) ينظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١٠٠)، الأوسط له (٢٢/٨)، بداية المجتهد (٣٣٤/٢)، الاستذكار (١٩/٢٣)، روضة الطالبين (١٠٤/٥)، المغني (٣٩٦/٨).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٦٧/٥)، وأبو داود في كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث (ح ٢٨٧٠)، والترمذي في كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث (ح ٢٢٠٣)، والنسائي في كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية لوارث (٢٠٧/٦)، وابن ماجه في كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث (ح ٢٧١٣) وغيرهم. قال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٠٦٦/٤): "وهو حسن الإسناد". وقال في فتح الباري (٢٦٥/٥): (ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً، بل جنح الشافعي في الأم إلى أن هذا المتن متواتر).

٢- حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (لا تجوز الوصية لو ارث إلا أن يشاء الورثة). وفي رواية: (إلا أن يجيزها الورثة)^(١).

٣- أن في إثارة بعض الورثة من غير رضا الآخرين ضرراً يؤدي إلى الشقاق والنزاع وقطع الرحم، وإثارة البغضاء والحسد بين الورثة^(٢).

قال ابن قدامة رحمه الله: (ولأن النبي ﷺ منع من عطية بعض ولده، وتفضيل بعضهم على بعض في حال الصحة وقوة المالك، وإمكان تلافي العدل بينهم بإعطاء الذي لم يعطه فيما بعد ذلك، لما فيه من إيقاع العداوة والحسد بينهم، ففي حال موته أو مرضه وضعف ملكه، وتعلق الحقوق به، وتعدّر تلافي العدل بينهم أولى وأحرى)^(٣).

الحالة الثانية: إذا أجاز بقية الورثة وصية الموصي، فهل تصح حينئذ الوصية للوارث؟

(١) أخرجه باللفظ الأول الدارقطني في سننه (٩٧/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٣/٦)، وفي معرفة السنن والآثار (ح ١٨٧٩)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٩٩/١٤)، وفي الاستذكار (٢٠/٢٣) من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما به. قال البيهقي: (عطاء هو الخراساني، لم يدرك ابن عباس ولم يره). وقال ابن حجر في الفتح (٤٣٨/٥): (رجاله ثقات إلا أنه معلول، فقد قيل: إن عطاء هو الخراساني). وقال في بلوغ المرام (ص ٣٤٦): "إسناده حسن". وحسنه أيضا الألباني في إرواء الغليل (٨٩/٦).

وأخرجه باللفظ الثاني الدارقطني في السنن (١٥٢/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٤/٦) من حديث عمرو بن خارجة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: الاختيار (٥٥٤/٥)، المغني (٣٩٦/٨).

(٣) المغني (٣٩٦/٨).

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن الوصية للوارث باطلة مطلقاً حتى لو أجازها بقية الورثة. وهذا مذهب الظاهرية^(١)، وقول عند المالكية^(٢)، وقول عند الشافعية^(٣)، وقول عند الحنابلة^(٤).

واحتجوا على بطلانها مطلقاً بأدلة منها:

١- حديث أبي أمامة الباهلي السابق وفيه: (فلا وصية لوارث)^(٥).

قالوا: منع الله تعالى الوصية للوارث، فليس للورثة أن يجيزوا ما أبطله الله تعالى على لسان رسوله ﷺ، ولا أثر لرضاهم بذلك^(٦).

وعليه فإن أجاز الورثة ذلك فهو عطية مبتدأة منهم وليس تنفيذاً وإمضاء لوصية الموصي، فلا بد من قبول الموصي له ثانياً بعد الإجازة، وأما القبول الأول فهو كالعدم^(٧).

القول الثاني: أن الوصية للوارث صحيحة نافذة إذا أجازها بقية الورثة. وهذا مذهب الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، وهو الأظهر عند الشافعية^(١٠)، والمذهب عند الحنابلة^(١١).

(١) ينظر: المحلى (٣٥٦/٨)، الاستذكار (٢٠/٢٣)، فتح الباري (٤٣٩/٥).

(٢) ينظر: التمهيد (٣٠٧/١٤)، حاشية الدسوقي (٤٢٧/٤).

(٣) ينظر: المهذب (٧١٢/٣)، روضة الطالبين (١٠٤/٥).

(٤) ينظر: المغني (٣٩٦/٨)، الإنصاف (٢٢٣/١٧).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) ينظر: المحلى (٣٥٦/٨)، التوضيح لابن الملتن (٢٠٢/١٧).

(٧) ينظر: المحلى (٣٥٦/٨)، الحاوي الكبير (١٩٠/٨)، المبدع (١١/٦).

(٨) ينظر: الهداية (١٧٢٢/٤)، بدائع الصنائع (٣٣٧/٧).

(٩) ينظر: المقدمات الممهدة (١١٤/٣)، عقد الجواهر (٤٠١/٣).

(١٠) ينظر: المهذب (٧١٣/٣)، روضة الطالبين (١٠٤/٥).

(١١) ينظر: المغني (٣٩٦/٨)، الإنصاف (٢٢٠/١٧).

احتج الجمهور على صحة إجازة الورثة بما يأتي:

١- حديث ابن عباس السابق: (لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة)، وفي رواية: (إلا أن يجيزها الورثة)^(١).
فقد دل الحديث على أن الوصية تصح وتتفد للوارث إن أجازها الورثة^(٢).

قال ابن قدامة رحمه الله: (والاستثناء من النفي إثبات، فيكون ذلك دليلاً على صحة الوصية عند الإجازة، ولو خلا الحديث من الاستثناء كان معناه: لا وصية نافذة أو لازمة أو ما أشبه هذا، أو يقدر فيه: لا وصية لوارث عند عدم الإجازة من غيره من الورثة)^(٣).

٢- أن المنع من الوصية للوارث إنما تعلق بحق الورثة كالزائد على ثلث المال، فإذا أجازوه جاز كالرضى بالعيب وتسليم الشفعة وما أشبه ذلك^(٤).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه جماهير أهل العلم من صحة الوصية للوارث إذا أجازها الورثة، للنص الوارد في ذلك، ولأن المنع من الوصية للوارث سببه تعلق حق الورثة فإذا أسقطوا حقهم جاز لهم ذلك.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: سبل السلام (٣٥٨/٥).

(٣) المغني (٣٩٦/٨). وينظر: كشاف القناع (٢١١/١٠).

(٤) ينظر: المقدمات الممهدة (١١٤/٣)، المذهب (٧١٣/٣)، المغني (٣٩٦/٨).

سبب الخلاف:

ذكر ابن رشد الحفيد رحمه الله أن الخلاف في هذه المسألة راجع إلى أن المنع من الوصية للوارث هل هو لعللة الورثة أو عبادة؟ فمن قال عبادة، قال: لا تجوز وإن أجازها الورثة، ومن قال: بالمنع لحق الورثة أجازها إذا أجازها الورثة. وتردد هذا الخلاف راجع إلى تردد المفهوم من قوله ﷺ: (لا وصية لوارث)^(١) هل هو معقول المعنى أم ليس بمعقول^(٢).

تنبيهات:

الأول: إذا أجاز الوصية بعض الورثة ومنعها البعض، فإنها تصح في حصة المجيز وتبطل في حق المانع، لولاية المجيز على نفسه دون غيره^(٣).

قال ابن قدامة رحمه الله: (وإن وصّى لوارث، فأجاز بعض باقي الورثة الوصية دون البعض، نفذ في نصيب من أجاز دون من لم يجز. وإن أجازوا بعض الوصية دون بعض نفذت فيما أجازوا دون ما لم يجيزوا. فإن أجاز بعضهم بعض الوصية وأجاز بعضهم جميعها أو ردها، فهو على ما فعلوا من ذلك، فكل ذلك جائز؛ لأن الحق لهم)^(٤).

الثاني: أن المعتبر في كون الموصى له وارثاً أو غير وارث هو وقت موت الموصي، فلو أوصى له وهو في الظاهر وارث، فصار عند الموت

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: بداية المجتهد (٣٣٤/٢).

(٣) ينظر: الدر المختار (٣٤٧/١٠)، الحاوي الكبير (١٩٠/٨)، المنتقى (١٨٠/٦).

(٤) المغني (٤٠٣/٨).

غير وارث صحت الوصية له، وإن أوصى له وهو غير وارث، فصار عند الموت وارثاً بطلت الوصية، وهذا باتفاق العلماء^(١).

وعليه فلو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحجب الأخ المذكور، فولد له ابن قبل موته يحجب الأخ، فالوصية للأخ المذكور صحيحة. ولو أوصى لأخيه وله ابن، فمات الابن قبل موت الموصي، فهي وصية وارث^(٢).

ولو أوصى لامرأة أجنبية أو أوصت له ثم تزوجها، لم تجز وصيتهما إلا بالإجازة من الورثة وإن أوصى أحدهما للآخر ثم طلقها جازت الوصية، لأنه صار غير وارث^(٣).

وذهب ابن حزم رحمه الله إلى أن الاعتبار بوقت الوصية فقال: (فإن أوصى لغير وارث فصار وارثاً عند موت الموصي بطلت الوصية له، فإن أوصى لوارث ثم صار غير وارث لم تجز الوصية؛ لأنها إذ عقدها كانت باطلة)^(٤).

الثالث: إذا وصّى الشخص لولد وارثه صحت الوصية، فإن كان يقصد بذلك نفع الوارث فقد حاف وجار وأتى الجنف، ولم يجز فيما بينه وبين الله تعالى، قال طاوس رحمه الله: في قوله عز وجل (فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا)^(٥) قال: أن يوصي لولد ابنته وهو يريد ابنته^(٦).

(١) ينظر: المبسوط (١٧٦/٢٧)، عقد الجواهر (٤٠٣/٣)، روضة الطالبين (١٠٦/٥)، المغني (٤٠٧/٨)، الإنصاف (٢٣٣/١٧).

(٢) ينظر: حاشية ابن عابدين (٣٣٧/١٠)، فتح الباري (٤٣٩/٥)، الشرح الممتع (١٤٧/١١).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٣٣٧/٧)، كفاية النبيه (١٤٤/١٢).

(٤) المحلى (٣٥٦/٨).

(٥) سورة البقرة، آية (١٨٢).

(٦) ينظر: الأوسط لابن المنذر (٢٥/٨)، التمهيد (٣٠٦/١٤)، المغني (٣٩٧/٨).

• المبحث الثاني: الوصية لغير وارث بأكثر من الثلث؛

صورة المسألة: الوصية إذا كانت لغير وارث تلزم في ثلث المال فأقل من غير إجازة الورثة كما جاء في حديث سعد رضي الله عنه: (الثلث، والثلث كثير)^(١)، فإذا أوصى الرجل بأكثر من الثلث، فهل للورثة أثر في تصحيح ذلك أو إبطاله؟

لهذه المسألة حالتان:

الحالة الأولى: إذا أوصى بأكثر من ثلث المال وليس له وارث^(٢).

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن وصية من لا وارث له بأكثر من ثلث المال صحيحة نافذة ولو كان الموصى به جميع المال. وهو مذهب الحنفية^(٣)، ورواية عن الإمام أحمد هي المذهب^(٤)، وقول للإمام مالك^(٥).

واحتجوا على صحة الوصية بما يأتي:

١- قوله ﷺ في حديث سعد رضي الله عنه: (إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس)^(٦).

فجعل النبي ﷺ المنع من نفاذ الوصية في الزائد عن الثلث تعلّق حق

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: كشاف القناع (٢٠٩/١٠)، وفيه: سواء كان الإرث بفرض أو عسبة أو رحم.

(٣) ينظر: المبسوط (١٨/٢٩)، بدائع الصنائع (٣٧٠/٧).

(٤) ينظر: المبدع (١٠/٦)، الإنصاف (٢١٦/١٧).

(٥) ينظر: المفهم للقرطبي (٥٤٤/٤).

(٦) تقدم تخريجه.

الورثة بتلك الزيادة، فلا تنفذ إلا برضاهم، فإذا لم يكن هناك ورثة سقط المنع^(١).

قال ابن حجر رحمه الله: (فمفهوم الحديث أن من لا وارث له لا يبالي بالوصية بما زاد؛ لأنه لا يترك ورثة يخشى عليهم الفقر)^(٢).

ونوقش: بأن ما ذكر في الحديث إنما هو للتنبيه على الأحظ الأنفع وليس تعليلاً محضاً، إذ لو كان تعليلاً محضاً لاقتضى جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن كانت ورثته أغنياء، ولنقد ذلك عليهم بغير إجازتهم ولا قائل بذلك. وعلى تقدير أن يكون تعليلاً محضاً فهو للنقص عن الثلث لا للزيادة عليه، فكأنه لما شرع الإيصاء بالثلث وأنه لا اعتراض به على الموصي إلا أن الانحطاط عنه أولى، ولا سيما لمن يترك ورثة غير أغنياء، فنبه سعداً على ذلك^(٣).

٢- أن الوصية في الآية مطلقة، فقيدتها السنة بمن له وارث كما في حديث (فلا وصية لوارث)^(٤)، فيبقى من لا وارث له على الإطلاق^(٥).

٣- أن من جازت له الصدقة بجميع ماله، جازت وصيته بجميع ماله^(٦). ونوقش: بأن الصدقة كالوصية إن كانت في الصحة أمضيت مع وجود

(١) ينظر: الاستذكار (٣٢/٢٣)، التوضيح لابن الملتن (١٩٣/١٧)، المبدع (١٠/٦).

(٢) فتح الباري (٤٣٣/٥).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (١٩٦/٨)، كفاية النبيه (١٦٤/١٢)، فتح الباري (٤٣٣/٥).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) ينظر: كشف القناع (٢٠٩/١٠)، فتح الباري (٤٣٥/٥).

(٦) ينظر: الحاوي الكبير (١٩٥/٨).

الوارث وعدمه، وإن كانت في المرض ردت إلى الثلث مع وجود الوارث وعدمه^(١).

القول الثاني: لا تصح الوصية بأكثر من ثلث المال مطلقاً. وهو مذهب المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والظاهرية^(٤)، ورواية عن الإمام أحمد^(٥).

واحتجوا على عدم الصحة بأدلة منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم، زيادة لكم في أعمالكم)^(٦).

فدل الحديث على عدم ملك الموصي لما زاد على الثلث، وهو عام فيمن له وارث ومن لا وارث له، فلا يحق للموصي التصرف فيه^(٧).

ونوقش: بأن الحديث إنما دلّ على جواز الوصية بالثلث، فأما الزيادة على الثلث فمسكوت عنه^(٨).

٢ - حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة أعبد له في مرض موته ولم يكن عنده من مال غيرهم، فاستدعاهم

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: المقدمات الممهدة (١١٦/٣)، عقد الجواهر الثمينة (٤٠٣/٣).

(٣) ينظر: المهذب (٧٠٨/٣)، روضة الطالبين (١٠٤/٥).

(٤) ينظر: المحلى (٣٥٦/٨).

(٥) ينظر: المبدع (١٠/٦)، الإنصاف (٢١٧/١٧).

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) ينظر: الإشراف للقاضي (١٠١٤/٢)، الذخيرة (٣٢/٤)، كفاية النبيه (١٦٣/١٢).

(٨) ينظر: تكملة فتح القدير (٣٤٥/٩).

رسول الله ﷺ، فجزأهم ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة^(١).

وجه الدلالة: أن الرجل الأنصاري لم يكن له وارث، إذ لو كان لوقفه على إجازته^(٢).

٣- ولأن الزيادة عن الثلث في هذه الحالة يتعلق بها حق بيت مال المسلمين باعتباره وارثاً لمن لا وارث له، وما دام هو الوارث فالثلاثان من التركة يتعلق بهما حق الكافة، ولا مجيز له منهم فبطلت الوصية بالزائد على الثلث^(٣).

ونوقش: بأن هذا مبني على أن المال ينتقل إلى المسلمين إرثاً، ولا دليل عليه.

وأجيب: بأن بيت المال يعقل عنه فجاز أن يرثه كالمولى، ولأن باب الميراث أوسع من العقل؛ لأن الزوجين والنساء والصبيان يرثون ولا يعقلون، فلأن يرث من يعقل أولى ولأن أسباب التوارث مختلفة في القوة والضعف، والنسب أولى من الولاء، والولاء أقوى من موالاة الدين، ثم إنه قد ثبت أن

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان، باب من أعتق شركاً له في عبد (ح ١٦٦٨)، وأبو داود في كتاب العتق، باب فيمن أعتق عبداً له لم يبلغهم الثلث (ح ٣٩٥٨)، والترمذي في كتاب الأحكام، باب فيمن يعتق مملوكه عند موته وليس له مال غيرهم (ح ١٣٦٤)، والنسائي في كتاب الجنائز، باب الصلاة على من يحيف في وصيته (ح ١٩٥٨)، وابن ماجه في كتاب الأحكام، باب القضاء بالقرعة (ح ٢٣٤٥) وغيرهم.

(٢) ينظر: كفاية النبيه (١٦٤/١٢).

(٣) ينظر: المنتقى للباقي (١٥٧/٦)، الحاوي الكبير (١٩٥/٨)، المبدع (١٠/٦).

بعض هذه الأسباب ليس له أن يزيد على الثلث، فكان مع ما ضعف عنها أوني^(١). وعلى فرض أن ما يُصرف إلى بيت مال المسلمين ليس على سبيل الميراث، فيكون مال ضائع يوضع في بيت المال، مصروف إلى نظر السلطان، يصرفه حيث يراه من المسلمين في مصالحهم^(٢).

قال بعض العلماء: وهذا كله إذا كان للمسلمين بيت مال، فإن لم يكن لهم بيت مال صحت الوصية له على كل حال. وقال آخرون: يكون للموصى له بالمال ثلثه، وباقي ذلك للفقراء والمساكين^(٣).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - القول الأول القاضي بجواز الوصية بجميع المال إذا لم يكن للموصي وارث ولا دين عليه؛ لأن المنع من الوصية بأكثر من الثلث إنما هو بسبب تعلق حق الورثة بذلك، بدليل قوله ﷺ: (إِنَّكَ إِنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ)^(٤)، وههنا لا وارث له يتعلق حقه بماله.

سبب الخلاف:

ذكر ابن رشد رحمه الله أن سبب الخلاف في هذه المسألة راجع إلى أن هذا الحكم هل هو خاص بالعلة التي علله بها الشارع أم ليس بخاص، وهو ألا يترك ورثته عالة يتكففون الناس كما قال ﷺ: (إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ

(١) ينظر: الإشراف للقاضي (١٠١٤/٢)، الذخيرة (٣٣/٤).

(٢) ينظر: الاستذكار (٣٣/٢٣)، كفاية النبيه (١٦٤/١٢).

(٣) ينظر: عقد الجواهر (٤٠٣/٣)، الذخيرة (٣١/٤).

(٤) تقدم تخريجه.

خير من أن تذرهم عائلة يتكففون الناس؟) فمن جعل هذا السبب خاصاً وجب أن يرتفع الحكم بارتفاع هذه العلة، ومن جعل الحكم عبادة وإن كان قد علل بعلّة أو جعل جميع المسلمين في هذا المعنى بمنزلة الورثة، قال: لا تجوز الوصية بإطلاق بأكثر من الثلث^(١).

الحالة الثانية: إذا كان للموصي ورثة، ولهذه الحالة ثلاث صور:

الصورة الأولى: إذا ردّ الورثة ما زاد عن الثلث في الوصية ولم يجيزوه، فإن الزائد عن الثلث يبطل بإجماع العلماء^(٢).

واستدلوا على بطلان الوصية إذا ردّها الورثة بما يأتي:

١- حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً: (الثلث، والثلث كثير)^(٣).

وجه الدلالة: أن الحديث دال على أنه لا ينبغي للمرء أن يوصي بأكثر من الثلث^(٤).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (إن الله تصدّق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم، زيادة لكم في أعمالكم)^(٥).

٣- حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة أعبد له في مرض موته ولم يكن عنده من مال غيرهم، فاستدعاهم

(١) ينظر: بداية المجتهد (٣٣٦/٢)، سبل السلام (٣٥٤/٥).

(٢) ينظر: الاستذكار (٣٣/٢٣)، روضة الطالبين (١٠٣/٥)، المغني (٤٠٤/٨).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) ينظر: المبسوط (١٤٤/٢٧)، المغني (٤٠٤/٨).

(٥) تقدم تخريجه.

رسول الله ﷺ فجزأهم ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة^(١).

وجه الدلالة من الحديثين: أنه لا يصح تصرف الموصي فيما زاد على الثلث^(٢).

والصورة الثانية: إذا أجاز الورثة ما زاد على الثلث في الوصية، فهل إجازتهم تصح وتنفذ أو لا؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: تبطل الوصية بما زاد على الثلث مطلقاً ولو أجازها الورثة. وهو مذهب الظاهرية^(٣)، وقول عند الشافعية^(٤).

قال ابن حزم رحمه الله: (لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث، كان له وارث أو لم يكن له وارث، أجاز الورثة أو لم يجيزوا)^(٥).

واستدلوا على بطلان الوصية بما يأتي:

١- حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة أعبد له في مرض موته ولم يكن عنده من مال غيرهم، فاستدعاهم رسول الله ﷺ فجزأهم ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً^(٦).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: المغني (٤٠٤/٨)، المبدع (١١/٦).

(٣) ينظر: المحلى (٣٥٦/٨)، نيل الأوطار (٢٨٤/١١).

(٤) ينظر: المهذب (٧٠٨/٣)، كفاية النبيه (١٦٥/١٢).

(٥) ينظر: المحلى (٣٥٦/٨).

(٦) تقدم تخريجه.

قال ابن حجر: (وفسر القول الشديد في رواية أخرى بأنه قال: "لو علمت ذلك ما صليت عليه"، ولم ينقل أنه راجع الورثة، فدل على منعه مطلقاً)^(١).

٢- حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (الثلث، والثلث كثير)^(٢).

وجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ نهى سعدًا عن الوصية بالشطر ولم يستثن صورة الإجازة، والنهي يقتضي الفساد^(٣). ثم إنه جاء في آخر الحديث: (وكان بعد ذلك الثلث جائزاً)، فإن مفهومه أن الزائد على الثلث ليس بجائز^(٤).

القول الثاني: تصح الوصية بأكثر من الثلث إذا أجازها الورثة. وهذا قول جمهور العلماء من الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والحنابلة^(٧)، وهو المرجح عند الشافعية^(٨).

واحتجوا على الجواز بما يأتي:

١- حديث ابن عباس مرفوعاً: (لا تجوز الوصية لو ارث إلا أن يشاء الورثة)^(٩).

(١) فتح الباري (٤٣٩/٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) ينظر: المذهب (٧٠٨/٣)، كفاية النبيه (١٦٥/١٢).

(٤) ينظر: فتح الباري (٤٣٩/٥).

(٥) ينظر: الهداية (١٧٢٢/٤)، بدائع الصنائع (٣٧٠/٧).

(٦) ينظر: المقدمات الممهديات (١١٧/٣)، مواهب الجليل (٣٦٩/٦).

(٧) ينظر: المغني (٤٠٤/٨)، الإنصاف (٢٢٠/١٧).

(٨) ينظر: الحاوي الكبير (١٩٥/٨)، روضة الطالبين (١٠٣/٥).

(٩) تقدم تخريجه.

ونوقش: بأن التقيد هو في الوصية للوارث، وأما الزيادة على الثلث لغير وارث فلا.

وأجيب: بأن القيد يؤخذ من التعليل بقوله ﷺ: (إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس)^(١)، فإنه دلّ على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة، فإذا أجازوا سقط حقهم^(٢).

٢- أن المنع من نفاذ الوصية في الزائد عن الثلث إنما هو لحق الورثة، فإذا أجازوا الزائد على الثلث جازت الوصية به، لأن الحق لهم^(٣).

٣- أن الوصية صادفت ملكه، وإنما يتعلق بها حق الوارث في الثاني، فصحت ووقفت الإجازة كما لو باع ما فيه شفعة^(٤).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - قول جماهير أهل العلم القاضي بصحة الوصية بأكثر من الثلث إذا أجازها الورثة؛ لقوة أدلتهم ووجاهتها، ولأن الحق لهم فإذا أجازوا الزائد على الثلث جازت الوصية ونفذت.

والصورة الثالثة: إذا أجاز الوصية بعض الورثة دون بعض، فإنها تنفذ في حصة المجيز وتبطل في حصة غيره^(٥).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: سبل السلام (٣٥٨/٥).

(٣) ينظر: الهداية (١٧٢٢/٤)، المفهم (٥٤٤/٤)، كشاف القناع (٢١١/١٠).

(٤) ينظر: المذهب (٧٠٩/٣)، كفاية النبيه (١٦٦/١٢).

(٥) ينظر: الهداية (١٧٢٤/٤)، الكافي لابن عبد البر (١٠٢٤/٢)، الحاوي الكبير (١٩٠/٨).

قالوا: لأن لكل واحد منهم ولاية الإجازة والرد في قدر حصته، فتصرف كل واحد منهم في نصيبه صدر عن ولاية شرعية فينفذ^(١).

• المبحث الثالث: الوصية للقاتل:

صورة المسألة: إذا أوصى شخص لرجل بشيء من المال، ثم إن الموصى له قتل الموصي فهل تبطل الوصية في هذه الحالة كما يبطل الميراث أو لا؟ وإذا قلنا ببطلان الوصية للقاتل، فهل إذا أجازها الورثة تصح وتنفذ أو لا؟

تعريف محل النزاع:

- لا خلاف بين العلماء في أن الموصي إذا أوصى لمن يقتله أن الوصية باطلة، لأنها معصية، وفيها إغراء بالقتل^(٢).
- ولا خلاف أيضاً أن القتل إذا كان بحق كالقصاص، فإن الوصية صحيحة نافذة^(٣).
- واختلفوا في الوصية للقاتل إذا قتل الموصي بغير حق، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الوصية للقاتل صحيحة نافذة مطلقاً، سواء كان القتل عمداً أو خطأ بحق أم بغيره. وهو الأظهر عند الشافعية^(٤) وقول عند الحنابلة^(٥).

(١) ينظر: شرح مختصر الطحاوي (١٦١/٤)، بدائع الصنائع (٣٧٠/٧)

(٢) ينظر: كفاية النبيه (١٤٩/١٢)، كشف القناع (٢٤٥/١٠).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٣٤٠/٧)، مغني المحتاج (٤٣/٣).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (١٩١/٨)، روضة الطالبين (١٠٢/٥).

(٥) ينظر: المغني (٥٢١/٨)، الإنصاف (٣٠١/١٧).

واحتجوا على صحة الوصية بأدلة منها:

- ١- قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾^(١).
وجه الاستدلال: أن الآية عامة في الموصى لهم، حيث لم تفرق بين القاتل وغيره^(٢).
ويناقش: بأن هذا العموم مخصوص كما سيأتي في أدلة المانعين.
- ٢- قوله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ)^(٣).
وجه الدلالة: أن مفهوم الحديث يدل على أن الوصية للأجنبي صحيحة، سواء كان الموصى له قاتلاً أو غيره^(٤).
- ٣- أن الوصية تملك بعقد فأشبهت الهبة وخالفت الإرث، والهبة للقاتل تصح، فتصح الوصية له أيضاً كالذمي^(٥).
- ونوقش: بأن الوصية تتعلق بالموت فيمنعها القتل كالميراث، بخلاف الهبة^(٦).
- القول الثاني: أن الوصية للقاتل باطلة مطلقاً، سواء كان القتل عمداً أم خطأ. وهو مذهب الحنفية^(٧)، والحنابلة^(٨)، وقول عند الشافعية^(٩).

(١) سورة النساء، آية (١٢).

(٢) ينظر: كفاية النبيه (١٤٨/١٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) ينظر: كفاية النبيه (١٤٨/١٢).

(٥) ينظر: عقد الجواهر الثمينة (٤٠١/٣)، الذخيرة (٢٨/٤).

(٦) ينظر: الذخيرة (٢٨/٤).

(٧) ينظر: الهداية (١٧٢٣/٤)، بدائع الصنائع (٣٣٩/٧). قالوا: شرط أن يكون القاتل

مباشراً مكلفاً، فأما المتسبب والصبي والمجنون فتصح الوصية إليهم.

(٨) ينظر: المغني (٥٢١/٨)، الإنصاف (٣٠٠/١٧).

(٩) ينظر: المهذب (٧١١/٣)، مغني المحتاج (٤٣/٣).

واحتجوا على بطلان الوصية بأدلة منها:

١- حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (ليس للقاتل وصية)^(١).

ونوقش: بأن الحديث ضعيف جداً لا تقوم به حجة، ولو صح لحمل على الوصية الشرعية التي بمعنى الميراث؛ لأن اسم الوصية يقع عليه كما قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٢)، وأراد به الميراث^(٣).

٢- أنه استعجل شيئاً قبل أوانه فيُحرم الوصية، معاملة له بنقيض قصده^(٤).

قال ابن قدامة رحمه الله: (إن القتل إنما منع الميراث لكونه بالقتل استعجل الميراث الذي انعقد سببه فعورض بنقيض قصده وهو منع الميراث دفعاً لمفسدة قتل الموروثين، وهذا المعنى متحقق في القتل الطارئ على الوصية، فإنه ربما استعجلها بقتلها)^(٥).

٣- أن القتل يمنع الميراث الذي هو أكد من الوصية، فإن الميراث يدخل في ملك الوارث بغير قبول، بخلاف الوصية التي لا تصح إلا بالقبول، فتكون الوصية أولى بالمنع^(٦).

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٣٦/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٨١/٦).

قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٠٦٥/٤): "وإسناده ضعيف جداً".

(٢) سورة النساء، آية (١١).

(٣) ينظر: الذخيرة (٢٩/٤)، كفاية النبيه (١٤٨/١٢).

(٤) ينظر: الهداية (١٧٢٣/٤)، الذخيرة (٢٩/٤)، كشاف القناع (٢٤٥/١٠).

(٥) ينظر: المغني (٥٢٢/٨).

(٦) ينظر: شرح مختصر الطحاوي (١٥٥/٤)، كفاية النبيه (١٤٨/١٢)، المغني

(٥٢١/٨).

ونوقش: بأن كون الميراث أقوى من الوصية ممنوع؛ لأن الوصية تثبت فيما لا يثبت فيه الميراث، لأنها تصح من المسلم للذمي، ولا يرث الذمي من المسلم^(١).

وأجيب: بأن حرمان القاتل عن الميراث بسبب مغايظة الورثة مقاسمة قاتل أبيهم في تركته والموصى له يشاركه في هذا المعنى فجاز القياس عليه، والمشابهة بين المقيس والمقيس عليه من كل وجه غير مستلزم^(٢).

٤- أن الموصى له شريك الوارث؛ لأن نصيبهما يزيدان بزيادة المال وينقصان بنقصانه، فيكون كالميراث في منع القتل إياه^(٣).

٥- أن القتل بغير حق جنائية عظيمة، تستدعي الزجر بأبلغ الوجوه، وحرمان الوصية يصلح زاجراً كحرمان الميراث^(٤).

القول الثالث: أن الوصية تبطل في القتل العمد، وأما القتل الخطأ فتصح وتنفذ من سائر المال دون الدية. وهو مذهب المالكية^(٥).

(١) ينظر: الحاوي الكبير (١٩١/٨)، كفاية النبيه (١٤٨/١٢).

(٢) ينظر: العناية (٣٥٠/٩)، تكملة فتح القدير (٣٥١/٩).

(٣) ينظر: الذخيرة (٢٨/٤).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٣٣٩/٧)، المبدع (٣٤/٦).

(٥) ينظر: الكافي (١٠٢٨/٢)، عقد الجواهر الثمينة (٤٠١/٣)، الذخيرة (٩١/٤).

قالوا: وهذا إذا كانت الوصية قبل الضرب الذي مات منه أو قبل القتل في العمد، وأما إن جرحه ثم أوصى له فمات من الجرح، جازت الوصية مطلقاً في العمد والخطأ، في المال والدية؛ لأنه لم يقصد به استعجال مال، والموصي راض بالوصية له بعد صدور ما صدر منه في حقه.

وكذا قال الجمهور، خلافاً للحنفية إذ لا فرق عندهم بين تقدم الجرح على الوصية وتأخره عنها. ينظر: حاشية ابن عابدين (٣٤٦/١٠)، روضة الطالبين (١٠٢/٥)، المغني (٥٢٢/٨).

واحتجوا بحمل أدلة القول الأول على القتل الخطأ، وحمل أدلة القول الثاني على القتل العمد.

الترجيح:

والراجح - والله أعلم - أن القتل يبطل الوصية مطلقاً كما يبطل الميراث، إلا إذا أوصى له بعدما جرحه فمات من الجرح، لأن الموصي حينئذ راض بالوصية له بعد صدور ما صدر منه في حقه. وعلى القول ببطلان الوصية للقاتل، فهل تنفذ الوصية إذا أجازها الورثة؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: تصح وتنفذ الوصية إذا أجازها الورثة. وهذا قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن^(١)، ووجه عند الشافعية^(٢). واحتجوا بأن امتناع جواز الوصية لحق الورثة؛ لأن نفع بطلانها يعود إليهم كنفع بطلان الميراث، ولأنهم لا يرضون الوصية للقاتل كما لا يرضونها لأحد الورثة، وفي الوصية لأحدهم إن أجازها البقية نفذت فكذا القاتل^(٣).

(١) ينظر: مختلف الرواية (١٩٣٦/٤)، المبسوط (١٧٧/٢٧)، بدائع الصنائع (٣٤٠/٧). وفي حاشية ابن عابدين (٣٤٦/١٠): "والخلاف في غير القتل العمد بعد الوصية؛ لأنها تكون ملغاة بالاتفاق".

(٢) ينظر: الحاوي الكبير (١٩٢/٨)، كفاية النبيه (١٤٩/١٢).

(٣) ينظر: مختلف الرواية (١٩٣٦/٤)، بدائع الصنائع (٣٤٠/٧).

ونوقش: بأن كون الامتناع لحق الورثة ليس بظاهر، بل الذي يظهر أن الحق للمقتول، لما فيه من حسم الذرائع المفضية إلى قتل نفسه^(١). ونوقش أيضاً: بأن ميراث القاتل لا يصح وإن أجازت الورثة، فتكون الوصية مثله.

وأجيب: بأن الإجازة تصرف من العبد، فتعمل فيما كان من جهة العبد كالوصية بخلاف الميراث فإنه من جهة الشرع، فلا يعمل فيه تصرف العبد^(٢).

القول الثاني: لا تصح الوصية ولو أجازها الورثة. وهو قول أبي يوسف القاضي^(٣)، وأصح الوجهين عند الشافعية^(٤).

واحتجوا على عدم صحة إجازة الوصية بما يأتي:

١- حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً: (ليس لقاتل وصية)^(٥).

حيث عمّ المنع من الوصية للقاتل من غير فصل بين حال الإجازة وعدمها^(٦).

٢- أن المانع من الوصية هو القتل، والإجازة لا تمنع القتل^(٧).

(١) ينظر: تكملة فتح القدير (٣٥١/٩)، الحاوي الكبير (١٩٢/٨).

(٢) ينظر: العناية (٣٥١/٩).

(٣) ينظر: مختلف الرواية (١٩٣٦/٤)، الهداية (١٧٢٣/٤).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (١٩٢/٨)، كفاية النبيه (١٤٩/١٢).

(٥) ينظر: تقدم تخريجه.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع (٣٤٠/٧).

(٧) ينظر: المرجع السابق.

٣- أن حرمان ميراثه ووصيته إنما هو عقوبة له على قتله لا لأجل حق الورثة، فلا تأثير لإجازة الورثة فيها^(١).

ونوقش: بأننا لا نسلم أنه كان بطريق العقوبة، بدليل أنه يستوي فيه الخاطئ والعامد وإن كان الخاطئ لا يستحق العقوبة، وإنما حرمانه دفعاً للغيب عن الورثة حتى لا يشاركهم في مال أبيهم من سعى في قتله، وهذا ينعلم بإجازة الورثة^(٢).

الترجيح:

والراجع - والله أعلم - أن الوصية للقائل باطلة وإن أجازها الورثة؛ لأن الحق ليس لهم كما هو الحال في الوصية لوارث أو الوصية بأكثر من الثلث لغير وارث، ولأن إجازة الورثة لا يؤثر في منع القائل من الميراث، فتكون الوصية مثله.

• المبحث الرابع: الوصية بالعين:

وفيه مسألتان: المسألة الأولى: الوصية بعين هي بقدر حصة الموصى له:

صورة المسألة: إذا أوصى لوارث بعين كسيارة وعقار ونحوه هي قدر حصته من الميراث أو أوصى لأجنبي بعين هي بقدر الثلث، فهل تحتاج هذه الوصية إلى إجازة الورثة^(٣)؟

(١) ينظر: شرح مختصر الطحاوي (١٥٦/٤)، المبسوط (١٧٧/٢٧)، الهداية (١٧٢٣/٤).

(٢) ينظر: الكفاية (٣٥٢/٩).

(٣) لم أجد في كتب الحنفية من تكلم عن هذه المسألة.

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن الوصية تفتقر إلى إجازة الورثة. وهو قول المالكية^(١)، والأصح عند الشافعية^(٢)، ووجه عند الحنابلة^(٣).

واحتجوا بأن الأغراض تتفاوت بأعيان الأموال والمنافع الحاصلة منها^(٤). ولأنه كما لا يجوز إبطال حق الورثة في قدر حقه، لا يجوز من عينه^(٥).

القول الثاني: الوصية صحيحة، ولا تفتقر إلى إجازة الورثة. وهذا مذهب الحنابلة^(٦)، وقول عند الشافعية^(٧).

واحتجوا بأن حق الوارث في القدر لا في العين، بدليل أنه ما لو عاوض الموصي في مرضه بجميع ماله صح إذا كان ذلك بثمن المثل، وإن تضمن فوات عين المال^(٨).

الترجيح:

والراجح أن الوصية تحتاج إلى إجازة الورثة، لأن الأعيان تتفاوت المنافع الحاصلة منها، فقد يحدث ظلم للورثة بسبب التعيين، فاحتج إلى إجازتهم لرفع الظلم عنهم.

(١) ينظر: عقد الجواهر الثمينة (٤٠٩/٣)، الذخيرة (١٥١/٤).

(٢) ينظر: كفاية النبيه (١٤٥/١٢)، مغني المحتاج (٤٤/٣).

(٣) ينظر: المبدع (١٢/٦)، الإنصاف (٢٢٥/١٧).

(٤) ينظر: روضة الطالبين (١٠٧/٥)، المغني (٣٩٧/٨).

(٥) ينظر: المغني (٣٩٧/٨)، المبدع (٢١/٦).

(٦) ينظر: كشاف القناع (٢٦٠/١٠)، الإنصاف (٢٢٥/١٧).

(٧) ينظر: كفاية النبيه (١٤٥/١٢)، مغني المحتاج (٤٤/٣).

(٨) ينظر: نهاية المطلب (١١٤/١١)، المغني (٣٩٧/٨).

المسألة الثانية: الوصية بعين حاضرة لمن له ديون وأموال غائبة:
صورة المسألة: إذا أوصى لشخص بعين حاضرة كآلف درهم، وله ديون وأموال غائبة، فهل يُدفع للموصى له الآلف درهم الآن قبل استيفاء الديون وقدم الغائب^(١)، أو لا يدفع له ذلك لاحتمال تلف المال الغائب وجحود الدائن، فلا يحصل للورثة ما يحصل له^(٢)؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن الورثة مخيرون بين أن يدفعوا له العين الموصى بها، أو يعطوه الثلث من جميع مال الميت من الحاضر والغائب والديون وغيرها، فيكون شريكاً لهم في جميع التركة وإن كان ذلك أكثر من قيمة العين الموصى بها. وهو مذهب المالكية^(٣).

استدل المالكية على ما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- قد ثبت أنه ليس للموصي أن يعين الثلث في نوع بعينه من التركة إلا بإذنهم، كما أنه ليس له أن يزيد على الثلث إلا بإذنهم، فليس له أن يفرد الوصية بالعين ويحيل الورثة على أموال غائبة قد تتلف قبل وصوله إلى الورثة، فمتى فعل ذلك كان متعدياً آخذاً ما ليس له، فإذا لم يجز الورثة ذلك

(١) إن كانت العين الموصى بها تخرج من ثلث المال الحاضر كأن يكون المال الحاضر ثلاثة آلاف درهم فأكثر، دفع الآلف إلى الموصى له بلا خلاف؛ لأنه أمكن إيفاء كل ذي حق حقه من غير بخس فيصار إليه. ينظر: الهداية (١٧٣١/٤)، العناية (٣٧٥/٩).

(٢) هذه المسألة معروفة عند المالكية بمسألة خلع الثلث، وخالفهم فيها جمهور أهل العلم وأنكروها على الإمام مالك رحمه الله. ينظر: الاستذكار (٤٨/٢٣).

(٣) ينظر: الإشراف للقاضي (١٠١١/٢)، عقد الجواهر (٤٠٨/٣)، الذخيرة (١٥١/٤).

كان لهم الامتناع وإزالة الضرر بما لا يخس الميث حقه. فيختر الورثة حينئذ: بين إعطاء العين التي عينها الموصي أو الرجوع إلى الأصل الذي له حق فيه، وهو ثلث المال كله^(١). قالوا: ولهذا نظير في الشرع كما لو جنى العبد جنابة قيمتها مائة درهم، والعبد قيمته ألف درهم، كان سيده مخيراً بين أن يؤدي أرش الجنابة فلا يكون للمجني عليه إلى العبد سبيل، وبين أن يسلم العبد إليه وإن كان يساوي أضعاف قيمة الجنابة^(٢).

ونوقش من وجهين:

الأول: أن الضرر قد رفعناه بوقف الثلثين إلى قبض الدين ووصول الغائب، وإذا زال الضرر ارتفعت الجنابة منه فبطل الخيار فيه^(٣).

والثاني: أن جعل حقه في قدر الثلث إشاعة وإبطال لما عينه، فلا يجوز إسقاط ما عينه الموصي للموصى له، ونقل حقه إلى ما لم يوص به كما لو وصى له بمشاع لم يجز نقله إلى معين، وكما لو كان المال كله حاضراً أو غائباً^(٤).

قال ابن عبد البر رحمه الله: (أجمعوا أن الوصية تصح بموت الموصي وقبول الموصى له إياها بعد موت الموصي، وإذا صح ملك الموصى له للشيء الموصى به، فكيف تجوز فيه المعاوضة بثلث لا يبلغ معرفته ولا يوقف على حقيقته؟ وقد أجمعوا أنه لا تجوز البياعات والمعاوضات في المجهولات. وأجمعوا أنه لا يحل ملك مالك إلا عن طيب نفسه، فكيف يؤخذ

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) ينظر: الاستذكار (٤٨/٢٣)، الإشراف للقاضي (١٠١١/٢).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (٢٦٧/٨).

(٤) ينظر: المغني (٥٧٤/٨).

من الموصى له ما قد ملكه بموت الموصي وقبوله له بغير طيب نفس منه؟^(١).

القول الثاني: يدفع إلى الموصى له ثلث العين الحاضرة وللورثة ثلثاها، وكلما حضر من المال الغائب أو قبض من الدين شيء، سُلِّمَ إلى الموصى له ثلثه حتى يستوفي تمام العين الموصى بها. وهو مذهب الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- أنه ليس للموصى له أخذ المعين كله؛ لاحتمال تلف المال الغائب وجحود الدائن، فلا يحصل للورثة شيء، فأوقفنا الثلثين حتى يقدم المال الغائب أو يقبض الدين^(٦).

٢- أن الوصية بالعين قد وجبت للموصى له بموت الموصي وقبوله إياها باتفاق، فكيف ينقل عن ملك ما وجب له بغير طيب نفس منه وتغير الوصية؟^(٧).

ونوقش: بأن الورثة مخيرون وليسوا ملزمين؛ دفعا للضرر عنهم وتعدي الموصي^(٨).

(١) الاستذكار (٤٨/٢٣).

(٢) ينظر: الهداية (١٧٣١/٤)، العناية (٣٧٥/٩).

(٣) ينظر: المهذب (٧٢٤/٣)، مغني المحتاج (٤٩/٣).

(٤) ينظر: المغني (٥٧٤/٨)، الإنصاف (٣٨٧/١٧).

(٥) ينظر: الاستذكار (٤٨/٢٣).

(٦) ينظر: مغني المحتاج (٤٩/٣)، المغني (٥٧٤/٨).

(٧) ينظر: الاستذكار (٤٨/٢٣)، المغني (٥٧٤/٨).

(٨) ينظر: الإشراف للقاضي (١٠١١/٢)، الذخيرة (١٥١/٤).

وأجيب: بأن الضرر قد رفعناه بوقف الثلثين إلى استيفاء الدين ووصول الغائب، وإذا زال الضرر لم يكن هناك حاجة إلى الخيار^(١).

٣- أن الموصى له شريك الوارث بالثلث، والأصل في المال المشترك أن يوفى حق كل من الشركاء بلا بخس، وفي تخصيصه بالعين بخس في حق الورثة لأن العين لها فضل عن الدين، فإن الدين ليس بمال في مطلق الحال وإنما يصير مالاً عند الاستيفاء بخلاف العين فهي مال مطلقاً في جميع الأحوال، فكان تعديل النظر للجانبين، أن يأخذ الموصى له ثلث العين ويوقف الباقي انتظاراً قبض الدين أو قدوم الغائب^(٢).

ونوقش: بعدم تسليم أن الموصى له شريك الورثة مطلقاً، فإن من أوصى لرجل بشيء معين وهو يخرج من الثلث فهلك فلا ضمان على الوارث، ولو كان شريكاً له لوجب على الوارث حصة الموصى له فيما بقي من المال^(٣).

وأجيب: بأنه شريك الوارث إذا كان في غير معين، وأما في المعين فإن الوارث كالمودع لا يضمن إذا لم يتعد^(٤).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - قول الجمهور القاضي بأن يُدفع إلى الموصى له ثلث العين الحاضرة ويوقف الباقي، وكلما حضر من المال الغائب أو قبض

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٢٦٧/٨).

(٢) ينظر: الهداية (١٧٣١/٤)، المهذب (٧٢٤/٣)، كفاية النبيه (١٩٨/١٢).

(٣) ينظر: العناية (٣٧٥/٩).

(٤) ينظر: المرجع السابق.

من الدين شيء، سلّم إلى الموصى له ثلثه حتى يستوفي تمام العين؛ لقوة أدلتهم ووجاهتها، ولاحتمال أن يتلف المال الغائب أو يجحد الدائن، فلا يحصل للورثة شيء، فكان الأعدل في حق الموصى له والورثة أن يوقف ثلثا العين الحاضرة إلى أن يستوفي الدين أو يقدم المال الغائب.

وعلى قول الجمهور، فهل يسلم للموصى له ثلث العين الحاضرة يتصرف فيها أو ينتظر حتى يحضر من المال قدر الثلث مرتين؟

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: يمنع الموصى له من التصرف في ثلث العين الحاضرة. وهو أصح الوجهين عند الشافعية^(١)، وقول عند الحنابلة^(٢).

واحتجوا: بأن تصرف الموصى له في ثلث العين متوقف على تصرف الورثة في مثليه، وقد منع الورثة من التصرف فيه لاحتمال قدوم الغائب وقبض الدين، فيحصل للموصى له جميع الثلث، فوجب أن يمنع الموصى له من التصرف في ثلث العين أيضاً^(٣).

والقول الثاني: يجوز للموصى له أن يتصرف في ثلث العين الحاضرة. وهذا وجه عند الشافعية^(٤)، وهو الأصح عند الحنابلة^(٥).

واحتجوا: بأن حقه في ثلث المعين متيقن حتى ولو تلف سائر المال،

(١) ينظر: الحاوي الكبير (٢٦٦/٨)، كفاية النبيه (١٩٩/١٢).

(٢) ينظر: المبدع (٦١/٦)، الإنصاف (٣٨٩/١٧).

(٣) ينظر: كفاية النبيه (١٩٩/١٢)، المبدع (٦١/٦).

(٤) ينظر: المهذب (٧٢٥/٣)، مغني المحتاج (٤٩/٣).

(٥) ينظر: المغني (٥٧٤/٨)، الإنصاف (٣٨٨/١٧).

فوجب تسليمه إليه لعدم الفائدة في وقفه كما لو لم يخلف غير المعين^(١)، ولأنه لا يمنع نفوذ الوصية في الثلث المستقر وإن لم ينتفع الورثة بشيء كما لو أبرأ معسرًا من دين عليه^(٢).

والراجع - والله أعلم - أن يمكن الموصي له من التصرف في ثلث العين الحاضرة؛ لأنه حقه المتيقن وإن تلف سائر المال، فلا فائدة حينئذ من حبسه عنه.

• البحث الخامس: إجازة الورثة هل هي تنفيذ أو عطية مبتدأة؟

صورة المسألة: إذا أجاز الورثة وصية الموصي للوارث أو لأجنبي بأكثر من الثلث، فهل إجازتهم هذه تقع تنفيذًا وإمضاء لوصية الموصي أو هي عطية مبتدأة من قبل المجيزين^(٣)؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: أن إجازة الورثة هي تنفيذ وإمضاء منهم لوصية الموصي. وهو مذهب الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، وقول عند المالكية^(٧). واحتجوا على أنها تنفيذ وإمضاء بما يأتي:

(١) ينظر: مغني المحتاج (٤٩/٣)، المغني (٥٧٤/٨)، المبدع (٦١/٦).

(٢) ينظر: المغني (٥٧٤/٨).

(٣) قال ابن رجب رحمه الله في القواعد الفقهية (ص ٣٩٦): (وهذا الخلاف، قيل: إنه مبني على أن الوصية بالزائد على الثلث، هل هو باطل أو موقوف على الإجازة؟ وقيل: بل هذا الخلاف مبني على القول بالوقف، أما على البطلان فلا وجه للتنفيذ، وهو أشبه).

(٤) ينظر: الهداية (١٧٢٢/٤)، بدائع الصنائع (٣٧٠/٧).

(٥) ينظر: روضة الطالبين (١٠٤/٥)، مغني المحتاج (٤٧/٣).

(٦) ينظر: المبدع (١٣/٦)، الإنصاف (٢٢٨/١٧).

(٧) ينظر: عقد الجواهر (٤٠١/٣)، المنتقى للباجي (١٥٧/٦).

١- أن المنع هو لحق الورثة، فإذا أجازوه فقد تركوا ما كان لهم من حق الفسخ، فصح بتركهم الفسخ فعل الميت، وصاروا كأنهم أذنوا له أن يوصي بأكثر من ثلثه، وصار الميت كأنه أوصى بما له أن يوصي، وهو الثلث الذي لا اعتراض لهم فيه^(١).

٢- أن السبب صدر من الموصي، والإجازة إنما هي لإزالة المانع، والحكم يضاف إلى السبب لا إلى إزالة المانع، فصار كالمرتتهن إذا أجاز بيع الراهن في كون السبب صدر من الراهن، والملك للمشتري يثبت من قبله، فإجازة المرتتهن رفع المانع^(٢).

٣- أن الوصية تصرف من الموصي في ملكه، وإنما توقّف نفاذها لتعلق حق الورثة بتلك الزيادة، وهذا التعلق لا يمنع كون الموصي قد تصرف في ملكه^(٣).

القول الثاني: أن إجازة الورثة هي عطية مبتدأة من قبل الوارث. وهذا هو المشهور عند المالكية^(٤)، وقول عند الشافعية^(٥)، وقول عند الحنابلة^(٦).

واحتجوا بما يأتي:

١- أنه بنفس الموت صار قدر الثلثين من المال مملوكاً للوارث؛ لأن

(١) ينظر: المنتقى للباقي (١٥٧/٦)، الإشراف للقاضي (١٠٠٧/٢).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع (٣٧٠/٧)، العناية (٣٤٩/٩).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٣٧٠/٧)، مغني المحتاج (٤٧/٣).

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي (٤٢٧/٤)، الشرح الصغير (٥٨٦/٤).

(٥) ينظر: روضة الطالبين (١٠٤/٥)، مغني المحتاج (٤٧/٣).

(٦) ينظر: المبدع (١٣/٦)، الإنصاف (٢٢٩/١٧).

الميراث يثبت للوارث بغير قبوله ولا يرتد برده، فأجازته تكون إخراجاً عن ملكه بغير عوض، وذلك هبة لا تتم إلا بالقبض^(١).

٢- أن الشارع أبطل الوصية للوارث وبما زاد على الثلث لغيره، والإجازة لا تعمل في الباطل، فتكون هبة مبتدأة لأنها تملك بلا عوض^(٢).

الترجيح:

والراجح - والله أعلم - أن إجازة الورثة تنفيذ وإمضاء لما أوصى به الموصي وليس عطية مبتدأة منهم؛ لأن المنع هو حق الورثة، فإذا أجازوا فقد أسقطوا ما كان لهم من حق، فصح بذلك فعل الميت وتصرفه.

قاعدة الخلاف:

ينبغي على الخلاف في كون إجازة الورثة ابتداء عطية أو هي إمضاء وتنفيذ لما أوصى به الموصي عدة فوائد منها:

١- على القول بأن إجازة الورثة تنفيذ وإمضاء لما وصّى به الموصي، فإنها تصح حينئذ بلفظ الإجازة كقول الوارث: أجزت أو أمضيت أو أنفذت أو رضيت بما فعله ونحو ذلك، فإذا قال الوارث ذلك لزمته الوصية، وعلى القول بأنها عطية مبتدأة، فإنه يعتبر فيها الإيجاب والقبول باللفظ الذي تتعقد به الهبة^(٣).

٢- على القول بأنها تنفيذ وإمضاء لوصية الموصي فلا تفتقر في

(١) ينظر: العناية (٣٤٩/٩).

(٢) ينظر: تكملة فتح القدير (٣٥٠/٩).

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي (٤٢٧/٤)، المذهب (٧٠٩/٣)، الإنصاف (٢٣٠/١٧).

لزومها إلى القبض، بخلاف كونها عطية مبتدأة فإنها تفتقر إلى قبض في لزومها^(١).

٣- إن كانت الوصية عتقاً، فعلى القول بأنها تنفيذ وإمضاء فإنها تصح بأي لفظ، وعلى القول بأنها عطية مبتدأة لم تصح إلا بأن يأتي الوارث بلفظ العتق^(٢).

٤- على القول بأنها تنفيذ وإمضاء، فإن الولاء في الوصية بالعتق يكون للموصي تختص به عصبته، بخلاف القول بأنها عطية مبتدأة فإن الولاء يكون للوارث^(٣).

٥- على القول بأنها تنفيذ وإمضاء فإنها تجوز مع الجهالة، بخلاف ما إذا كانت عطية مبتدأة فلا تجوز بالمجهول^(٤).

٦- على القول بأنها تنفيذ وإمضاء، فلو كان المجيز أباً للمجاز له كمن أوصى لولد ولده فأجاز له ولده لم يكن للمجيز الرجوع فيه، لأن الأب إنما يرجع فيما وهب لا فيما وهبه غيره وعلى أنها عطية مبتدأة فله الرجوع؛ لأنه قد وهب لولده مالا^(٥).

٧- على القول بأنها تنفيذ وإمضاء فلا يحث من حلف لا يهب شيئاً فأجاز الوصية به، وعلى القول بأنها عطية مبتدأة يحث^(٦).

(١) ينظر: الحاوي الكبير (١٩٥/٨)، كشف القناع (٢١٤/١٠).

(٢) ينظر: المهذب (٧٠٩/٣)، روضة الطالبين (١٠٥/٥).

(٣) ينظر: المهذب (٧٠٩/٣)، القواعد لابن رجب (ص ٣٩٦)، الإنصاف (٢٣٠/١٧).

(٤) ينظر: كفاية النبيه (١٦٦/١٢)، القواعد لابن رجب (ص ٣٩٦)، الإنصاف (٢٣٠/١٧).

(٥) ينظر: القواعد لابن رجب (ص ٣٩٦)، المبدع (١٣/٦)، الإنصاف (٢٣٠/١٧).

(٦) ينظر: القواعد لابن رجب (ص ٣٩٧)، الإنصاف (٢٣١/١٧).

٨- على القول بأن الإجازة تنفيذ وإمضاء فليس للمجيز الرجوع بعد الإجازة، ولا تبطل الوصية بموته بعد إجازته وقبل إقباضه، وعلى القول بأنها عطية مبتدأة فلو رجع المجيز قبل القبض فيما يعتبر فيه القبض صح رجوعه، وإن مات قبل القبض بطلت كالهبة^(١).

٩- لو كانت الوصية وقفاً على المجيزين، فإن قلنا: الإجازة تنفيذ وإمضاء، صح الوقف ولزم، وإن قلنا: عطية وهبة، فهو كوقف الإنسان على نفسه، وفيه الخلاف^(٢).

١٠- لو قبل الوصية المفقرة إلى الإجازة قبل الإجازة ثم أجزت، فإن قلنا: تنفيذ، فالملك ثابت له من حين قبوله، وإن قلنا: عطية، لم يثبت الملك إلا بعد الإجازة^(٣).

١١- إجازة الوارث المحجور عليه لفس ولسفه، فعلى كون الإجازة إمضاء وتنفيذاً صح إجازتهما، وعلى كونها ابتداء عطية لا تصح^(٤).

١٢- على القول بأنها تنفيذ فلا تفقر الإجازة إلى القدرة على التسليم، بخلاف قولنا هي عطية مبتدأة حيث تفقر إلى ذلك^(٥).

(١) ينظر: روضة الطالبين (١٠٤/٥)، المغني (٣٩٧/٨).

(٢) ينظر: القواعد لابن رجب (ص ٣٩٦)، الإنصاف (٢٣٠/١٧).

(٣) ينظر: القواعد لابن رجب (ص ٣٩٧)، الإنصاف (٢٣١/١٧).

(٤) ينظر: مغني المحتاج (٤٧/٣)، الإنصاف (٢٣٢/١٧).

(٥) ينظر: كشف القناع (٢١٤/١٠).

• الخاتمة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث فيما يأتي:

- شرعت الوصية في الإسلام زيادة في القربات وتداركا لما فرط به الإنسان في حياته من أعمال الخير والبر.
- الوصية مفهومها في الشرع واسع فهي تشمل الوصية بالمال، والإيصاء إلى الغير للنظر في مصالح الدينية والدنيوية للموصي بعد موته.
- تجب الوصية على من عليه دين أو عنده وديعة بلا بينة أو عليه واجب في ذمته من زكاة وكفارة ونحو ذلك.
- الوصية للأقربين غير الوارثين وفي وجوه البر والخير مستحبة وليست واجبة.
- إذا كان للموصي مال قليل وله ورثة محتاجون، فلا يستحب له أن يوصي، بل الأولى ترك المال لورثته.
- كثرة المال وقلته أمر نسبي لا يتقيد بقدر معين.
- الوصية للأقربين غير الوارثين إذا كانوا محتاجين أولى من غيرهم.
- الوارث المجيز يشترط فيه أن يكون جائز التصرف في المال أهلاً للتبرع.
- يشترط في الوارث المجيز أن يكون عالماً بما أجاز به.
- الوصية للوارث باطلة مردودة.
- إذا أجاز بقية الورثة الوصية للوارث فهي صحيحة نافذة.
- إذا أجاز الوصية بعض الورثة ومنعها آخرون، فإنها تصح في حصة المجيز دون المانع.

- المعتبر في كون الموصى له وارثاً أو غير وارث هو وقت موت الموصي.
- إجازة الورثة وردهم إنما يعتبر ويلزم إذا كان بعد موت الموصي.
- إذا أوصى لولد وارثه وهو يقصد بذلك نفع الوارث فقد حاف وجار.
- الوصية لغير وارث تلزم في ثلث المال فأقل من غير حاجة لإجازة الورثة.
- الوصية بكل المال لمن لا وارث له صحيحة نافذة.
- إذا رد الورثة ما زاد عن الثلث في الوصية بطلت الزيادة، وإذا أجازوها صحت.
- الوصية للقاتل إذا كان القتل بحق كقصاص، فهي وصية صحيحة نافذة.
- الوصية للقاتل باطلة، سواء كان القتل عمداً أم خطأ.
- لا تصح الوصية للقاتل ولو أجازها الورثة.
- الوصية بالعين بقدر حصة الوارث أو الثلث للأجنبي تحتاج إلى إجازة الورثة.
- إذا كانت العين الموصى بها تخرج من ثلث المال الحاضر، فإنها تُدفع إلى الموصى له.
- إذا لم تخرج العين الموصى بها من الثلث الحاضر فلا تُدفع إلى الموصى له حتى يقدم المال الغائب ويُستوفى الدين.
- للموصى له أن يتصرف في ثلث العين الحاضرة، لأنه حق متيقن ولو تلف سائر المال.

• فهرس المصادر والمراجع:

- الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ)، تحقيق صغير أحمد محمد حنيف، مكتبة الفرقان، عجمان، الإمارات العربية المتحدة ط/ الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الاختيار لتعليل المختار، لأبي الفضل عبد الله بن محمود الموصلي (ت ٦٨٣هـ)، تحقيق زهير عثمان الجعيد، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط/ الأولى ١٣٩٩هـ.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله الشهير بابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلججي، دار قتيبة، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٤هـ.
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، لعبد الوهاب بن بن علي بن نصر البغدادي (ت ٤٢٢هـ) عناية الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليعقوبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط/ الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ)، تحقيق محمد سعد عبد السلام، دار الفلاح، الفيوم، ط/الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد رشد القرطبي الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط/السادسة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- بداية المحتاج في شرح المنهاج، لأبي الفضل محمد بن أبي بكر المعروف بابن قاضي شهبة (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق أنور الداغستاني، دار المنهاج، جدة، ط/الأولى ١٤١٢هـ - ٢٠١١م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
- بذل المجهود في حل سنن أبي داود، لخليل أحمد السهارنفوري، بعناية تقي الدين الندوي، نشر مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات بالهند، ط/الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق سمير بن أمير الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، ط/الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- تبیین المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك، لمحمد الشيباني الشنقيطي الموريتاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/الأولى ١٩٩١م.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد الثاني بن عمر بن موسي، دار أضواء السلف، الرياض، ط/الأولى ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م.
- تكملة البحر الرائق شرح كنز الحقائق، لمحمد بن حسين الطوري (ت ٨٣٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، بيروت ط/الثانية.
- تكملة فتح القدير (نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار)، لشمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زادة أفندي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد الثاني بن عمر بن موسي، دار أضواء السلف، الرياض، ط/الأولى ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة الأوقاف بالمغرب ١٣٨٧هـ.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لأبي حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط/الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة المعارف، القاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار عالم الكتب الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير، لمحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط/الأولى.
- حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) لمحمد أمين الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط/الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن علي بن أحمد الصعدي العدوي (ت ١١٨٩هـ)، تحقيق أحمد حمدي إمام، ط/الأولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد المرادوي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد بن علي الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ)، دار الفكر، بيروت ط/الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- الذخيرة، لأحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/الأولى ١٩٩٤م.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، تحقيق إبراهيم الغصن وغيره، مدار الوطن للنشر، الرياض، ط/الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- روضة الطالبين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، لمحمد بن أسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن الجوزي، الدمام، ط/الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/الأولى ١٩٩٦م.
- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت.
- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط/الثانية.

- سنن النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط/الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- شرح حدود ابن عرفة (الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية) لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (ت ٨٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/الأولى ١٩٩٣م.
- شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار عالم الكتب، الرياض، ط/الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير، دار المعارف، القاهرة.
- شرح مختصر الطحاوي، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط/الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة.
- الشرح الممتع على زاد المستقنع، للشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، مكتبة دار المنهاج، الرياض.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار السلام، الرياض، ط/الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، استانبول.
- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لعبد الله بن نجم بن شاس المالكي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- العناية شرح الهداية، لمحمد بن أحمد البابر تي (ت ٧٨٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ط/الأولى.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المطبعة السلفية، القاهرة، ط/الثالثة ١٤٠٧هـ.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- القواعد الفقهية (تقرير القواعد وتحرير الفوائد)، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، لأبي عمر يوسف بن عبد الله الشهير بابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق محمد الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط/الأولى ١٣٩٨هـ.
- كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، تحقيق إبراهيم أحمد عبد الحميد، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

- كشف الأستار عن زوائد البزار، لعلي بن أبي بكر المعروف بابن حجر الهيتمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/الثانية ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.
- كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأبي الحسن علي بن خلف المنوفي (ت ٩٣٩هـ)، تحقيق أحمد حمدي إمام، ط/الأولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- كفاية النبيه شرح التنبيه، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن الرفعة الشافعي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق مجدي باسلوم، ط/الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٩م.
- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت ٣١٠هـ)، تحقيق نضر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط/الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم الشهير بابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط/الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المبدع شرح المقتع، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي (ت ٨٨٤هـ)، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- المبسوط، لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

- مختلف الرواية، لأبي الليث السمرقندي، تحقيق عبد الرحمن بن مبارك الفرج، مكتبة الرشد، الرياض، ط/الأولى ١٤٠٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مسند الإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ—)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط/الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٧م.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ—)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الوطن العربي، العراق، ط/الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ—)، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط/الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ—)، دار الفكر، بيروت.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ—) تحقيق محيي الدين ديب مستو وغيره، دار ابن كثير، بيروت، ط/الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المقدمات الممهدات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الجد (ت ٥٢٠هـ—)، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٩٤هـ—)، مطبعة السعادة، مصر، ط/الأولى ١٣٣٢هـ.

- المذهب في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، ط/الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لمحمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب (ت ٩٥٤هـ)، بتعليق محمد يحيى الشنقيطي، دار الرضوان، نواكشوط، ط/الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أحمد الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، دار الفكر بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي، جدة، ط/الأولى ١٤٢٧هـ.
- الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسين علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق محمد محمد تامر وحافظ عاشور حافظ، دار السلام، القاهرة، ط/الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

